الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

28 **جماد أول** 1441 – 23 **يناير** 2020

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	2

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الشورى يصوت لتسريع نقل المعلمات زوجات المرابطين على الحدود

المصدر: جريدة الرياض الخميس 28 جماد أول 1441هـ - 23 يناير 2020م
http://www.alriyadh.com/1800251

يَّدت لجنة التعليم بمجلس الشورى توصية العضو سامية بخاري التي دعت وزارة التعليم بالمسارعة في تلبية طلبات نقل المعلمات - زوجات وبنات - الجنود المرابطين في الحد الجنوبي، وحسب مصادر "الرياض" أجرت اللجنة تعديلاً صياغياً لتنص على "التنسيق مع الجهات المختصة لتيسير وتسريع تلبية طلبات نقل أو ندب المعلمات من زوجات المرابطين على حدود المملكة."

وتعرض اللجنة توصيتها الثلاثاء المقبل على المجلس لمناقشتها والتصويت عليها في ذات الجلسة، وقد بررت بخاري بأهمية تحقيق الاستقرار الأسري للمرابطين والمساهمة بقيام الجنود البواسل بدورهم تجاه الوطن دون إحساس بالقلق على أفراد أسرهم، وقالت: "إن حكومتنا الرشيدة لم تتوان عن تقديم الدعم لجنودنا البواسل وأسرهم، ومن ذلك برنامج خلافة الغازي، حيث نظمت وزارة الدفاع من خلاله آلية حصر طلبات النقل للمعلمات زوجات المرابطات في الحد الجنوبي ورفعتها لوزارة التعليم"، وأكدت بخاري على الوزارة المشاركة في تحقيق طلبات النقل ليتفرغ المرابط لمهمته العسكرية، ولفتت إلى أن وزارة التعليم أصدرت قبل سنوات قراراً بندب بعض المعلمات من زوجات وبنات والأخوات غير المتزوجات للمرابطين ثم توقفت ولم تكمل تحقيق الطلبات، وأشارت إلى أن الوزارة ومنذ ثلاث سنوات نشرت أنها تعمل على مراجعة آلية خلافة الغازي للنظر في طلبات النقل والندب ولكن لم يتم أي تغيير، كما صرح وكيلها لشؤون المعلمين قبل أشهر أنها تنتظر إحداث وظائف لمن سيغطي مكان هؤلاء المعلمات.. وتساءلت بخاري إلى متى الانتظار..؟ ونبهت على أنه تم إغلاق الصفحة الإلكترونية الخاصة بخلافة الغازي في موقع وزارة التعليم!..

توصيات بدراسة استقلالية "مجلس الأسرة" عن "العمل"

13قراراً وشيكاً لإصلاح التعليم ودعم المعلمين

إلى ذلك، وكما انفردت "الرياض" يصوت المجلس الثلاثاء المقبل على 13 توصية على التقرير السنوي لوزارة التعليم للعام المالي 39-1440، وقد طالبت بدراسة فصل مؤسسات التعليم الجامعي في وزارة مستقلة للتعليم العالي والبحث العلمي، والاستفادة من نتائج تقارير الاختبارات الوطنية والدولية بما يساهم بتحسين العملية التعليمية، وأيضاً السماح لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات بممارسة المهن الحرة في مجال اختصاصهم بما يعمق خبراتهم، ويرفع من جودة أدائهم التعليمي وفق ضوابط تضمن فاعلية وانضباطية التنفيذ، والتدرج في توطين الوظائف الإدارية والإشراف الأكاديمي على الطلبة المبتعثين في الملحقيات الثقافية وتطبيق الإشراف عن بعد للتغلب على المشكلات المتعلقة بالتوازن في أعداد البعثات الدبلوماسية، إضافة إلى وضع مؤشرات أداء كمية ونوعية واضحة تتعلق بنوعية وشمولية الخدمات التي يتم تقديمها للطلبة الموهوبين والطلبة ذوي الإعاقة، وتقييم أداء الوزارة في ضوء ذلك، مع تضمين نتائجها في تقرير الوزارة المقبل، والتوسع في بناء المدارس الحكومية وفق المواصفات الحديثة لتفي باحتياجات المدن والمحافظات والقرى الحالية والمستقبلية، وتفعيل أعمال لجنة متابعة أداء المدارس الأهلية لتحقيق أهدافها في المساندة باتخاذ القرارات التي تساعد في جودة التعليم الأهلي، وأخيراً تقييم النتائج المتحققة للشراكات والاتفاقات التي أبرمتها الجامعات مع جهات وجامعات محلية وأجنبية في ضوء التكاليف من جهة محايدة وتقديم تقرير مفصل للمجلس حول ذلك.

وفي شأن آخر، يصوت المجلس الأربعاء المقبل على توصيات لجنة الشؤون الاجتماعية بشأن التقرير السنوي لمجلس شؤون الأسرة، وقد طالبت اللجنة بدراسة استقلالية المجلس عن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية وسرعة استكمال استراتيجيته وتفعيل مبادراته والتكاليف المطلوبة لتنفيذها، وتعريف المجتمع بالخدمات المقدمة لكبار السن. وكانت لجنة التعليم والبحث العلمي قد انتقدت أداء وزارة التعليم خلال دراسة تحليلية أجرتها لتقريرها السنوي للعام المالي 39-1440

وانتهت إلى ثماني توصيات ضمنتها تقرير الدراسة الذي ناقشه المجلس في منتصف شهر صفر الماضي وقالت: "في ضوء الدراسة التحليلية التي قامت بها اللجنة، يتضح من المؤسف أن نتائج المؤشرات الوطنية والدولية تتجه في اتجاه واحد، وتقدم مجتمعة مؤشرات قوية على تدني مستوى أداء الطلبة سواء كان ذلك في التعليم العام أو الجامعي"، وأكدت اللجنة أن هذا يعكس تدني مستوى التعليم بشكل عام، وهو ما يستدعي أكثر من مجرد القيام بتحسينات في مكونات النظام التعليمي، بل يتطلب الأمر التحرك نحو إعادة النظر في منظومة التعليم بشكل متكامل وشامل، وإعادة النظر في منهجيات التعليم والتعلم التي تنتهجها في مدارسها، ولاحظت لجنة التعليم الشوريَّة أن عدداً غير قليل من موظفي هذه الملحقيات ومشرفيها الأكاديميين الذين يتولون التواصل والمتابعة والإشراف على الطلبة هم من غير السعوديين، ولا يخفى ما يترتب على ذلك من صعوبات وتحديات يعاني منها المبتعث نتيجة الاختلافات الثقافية، وفهم طبيعة العمل في الجهات التي قامت بابتعاثهم المملكة، وترى اللجنة أنه ونتيجة لصعوبة توطين جميع وظائف الملحقيات الأكاديمية بسبب التحديات المتعلقة بالاتفاقات الدولية الخاصة بالتوازن في أعداد البعثات الدبلوماسية، فإن على الوزارة التغلب على هذه العقبة من خلال تفعيل الإشراف عن بعد من داخل المملكة على الطلبة المبتعثين في الخارج.

حقوق الإنسان تؤكد أهمية التوعية بالآثار السلبية على العضل

المصدر: جريدة الرياض الخميس 28 جماد أول 1441هـ - 23 يناير 2020م
http://www.alriyadh.com/1800252

عقد مجلس هيئة حقوق الإنسان اجتماعه في مقر الهيئة بالرياض برئاسة نائب رئيس الهيئة عبدالعزيز بن عبدالله الخيال، حيث اطلع المجلس على تقرير لجنة الشؤون الشرعية والقانونية بشأن دراسة موضوع العضل بناءً على توجيه رئيس الهيئة في هذا الشأن.

وأشاد المجلس بقواعد دعاوى العضل الصادرة من رئيس المجلس الأعلى للقضاء، كما أوصت اللجنة بأهمية مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في التوعية بالآثار السلبية المترتبة على العضل.

واطلع المجلس على تقرير اللجنة الثقافية ونشر ثقافة حقوق الإنسان بشأن الدراسات والبحوث المتعلقة بحقوق الإنسان وآلية التعاون مع الجامعات الوطنية ووزارة التعليم في ذلك، بما يتيح الاستفادة من أبحاثهم في مجالات حقوق الإنسان، كما اطلع المجلس على تقرير لجنة شؤون العدالة الجنائية بشأن دراسة موضوع زيارات المحاكم من الدرجة الأولى.

وناقش المجلس عدداً من الموضوعات المدرجة على جدول أعماله ووجه في شأنها بما رآه.

«النيابة»: 4 طرق لشكاوى حماية حقوق المسجونين والموقوفين حظرت إيذاء المقبوض عليهم جسديا أو معنويا

المصدر: جريدة المدينة الخميس 28 جماد أول 1441هـ - 23 يناير 2020م
https://www.al-madina.com/article/669295

سعد آل منيع - جدة

حددت النيابة العامة 4 طرق للشكاوى أو الإبلاغ المقررة لحماية حقوق المسجونين والموقوفين. وقالت إنه لا يجوز القبض على أي إنسان أو تفتيشه أو توقيفه أو سجنه إلا في الأحوال المنصوص عليها نظامًا، ولا يكون التوقيف أو السجن إلا في الأماكن المخصصة لكل منهما، وللمدة التي تحددها السلطة المختصة.

وقالت إنه يحظر إيذاء المقبوض عليهم جسديًا أو معنويًا، كما يحظر تعريضه للتعذيب أو المعاملة المهينة للكرامة، وذلك وفقًا للمادة (2) من نظام الإجراءات الجزائية.

وكانت النيابة العامة أكدت أن كل مكان مخصص للتوقيف أو السجن- وما في حكمهما- يخضع لرقابة وتفتيش النيابة العامة، ويتم تلقي الشكاوى والبلاغات في هذا الشأن كتابيًا ومشافهةً وإلكترونيًا.

وأضافت أنه على الفور يكلف أحد أعضاء النيابة العامة بالانتقال إلى المكان الموجود فيه المسجون أو الموقوف لاتخاذ الموجب النظامي.

عبر الأيقونة المخصصة في الموقع الإلكتروني للنيابة العامةWWW.PP.GOV.SA
منصة الخدمات الحكومية «أبشر» أيقونة خدمات النيابة العامة
الهاتف المجاني 0118400000
التقدم إلى أقرب فرع أو دائرة للنيابة العامة

مذكرات لدعم ورعاية نزلاء السجون

المصدر: جريدة الوطن الخميس 28 جماد أول 1441هـ - 23 يناير 2020م
https://www.alwatan.com.sa/article/1034615

الباحة الوطن

شهد أمير منطقة الباحة الأمير حسام بن سعود، بديوان الإمارة أمس، توقيع مذكرات تفاهم بين مديرية السجون بالمنطقة وجمعية تعاطف الخيرية ومؤسسة نون الفنون بالباحة. وتنص المذكرات إلى تقديم الدعم والرعاية الطبية اللازمة للنزلاء، وتعليم وتدريب وتأهيل النزلاء وصقل مهاراتهم مع منحهم الشهادات المعتمدة لتسهيل عملية اندماجهم في المجتمع بعد انتهاء مدة محكوميتهم. كما تهدف تلك المذكرات إلى الاهتمام بالنزلاء وأسرهم ورعايتهم ومد يد العون لهم وتسهيل حصولهم على الخدمات الطبية، وتنفيذ برامج ثقافية وفنية بسجون المنطقة، وتبني إبداعات النزلاء الفنية، وتوفير المدربين للتدريب على المهارات الفنية.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

86مليار ريال التكلفة السنوية للتدهور البيئي .. نظام جديد يشدد العقوبات أمام "الشورى" قريبا

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 28 جماد أول 1441هـ - 23 يناير 2020م
http://www.aleqt.com/2020/01/23/article_1750436.html

حازم الشرقاوي وماجد الشديد من الرياض

فيما قدرت دراسة لمنتدى الرياض الاقتصادي، التكلفة السنوية الإجمالية للتدهور البيئي بنحو 86 مليار ريال، أكد لـ"الاقتصادية" الدكتور منصور الكريديس عضو مجلس الشورى، أن المجلس سيناقش مشروع نظام البيئة الأسبوع المقبل، لمعالجة التحديات في القطاع، متوقعا أن تكون العقوبات قوية جدا على المخالفين.

وخلصت "دراسة المشكلات البيئية وأثرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة"، التي استعرضها منتدى الرياض الاقتصادي أمس، في تشخيصها للوضع الراهن للمشكلات البيئية في المملكة، إلى أن النمو السكاني وإنتاج النفايات والملوثات وتدهور الأنظمة البيئية تعد من أهم العوامل المسببة للضغط على البيئة والموارد الطبيعية.

واستعرضت الدراسة في جلسة برئاسة الدكتور منصور الكريديس عضو مجلس الشورى، وقدمها أستاذ الهندسة البيئية المساعد بجامعة الملك سعود الدكتور سطام المعجل، وشارك في المناقشة الدكتور وليد زباري أستاذ إدارة الموارد المائية في جامعة الخليج، و الدكتور محمد الكثيري رئيس مجلس إدارة شركة سيبكو لحماية البيئة.

وقال الدكتور منصور الكريديس، إن مجلس الشورى سيناقش الأسبوع المقبل نظام البيئة الصادر من وزارة البيئة والمياه والزراعة، متوقعا أن يحدث النظام أثرا كبيرا في إنفاذ الأنظمة، لمعالجة التحديات في قطاع البيئة.

ورجح أن تكون العقوبات في النظام شديدة وقوية جدا على المخالفين الذين يؤثرون بالسلب في صحة الإنسان والحيوان والموارد الطبيعية، وسيتم تطبيقها على الأفراد والقطاع الخاص وأيضا القطاع الحكومي.

وأكد أنه سيصدر قرار إنفاذ الأمن البيئي، وسيكون تابعا لوزارة الداخلية للمراقبة على البيئة، وستسمى القوات الخاصة للأمن البيئي، إضافة إلى نظام الزراعة الذي سيتم التباحث فيه قريبا، مشيرا إلى أنه بعد صدور هذه الأنظمة سيتحسن كثيرا ترتيب المملكة في المؤشر الدولي، متوقعا أن يرتفع خلال العامين المقبلين إلى ترتيب أعلى.

وقال الدكتور منصور الكريديس، إن البيئة في العقود الماضية واجهت مشكلات عديدة مع ما يشهده العالم، وأيضا السعودية من نمو سكاني هائل وثروة صناعية، مبينا أن البيئة لها علاقة وثيقة بالإنسان، كونه يؤثر فيها ويتأثر بها كذلك، سواء عبر الهواء والغذاء والماء وغيرها.

وبين الكريديس، أن حكومات العالم جميعا تدرك أهمية البيئة والتحديات التي تواجه الإنسان، إلا إنها دائما لا تعطيها الأهمية القصوى، إنما تعطي القضايا الأخرى أهمية كبرى بما فيها الاجتماعية والاقتصادية، لذلك مجالات البيئة تأتي في مؤخرة الاهتمامات، مضيفا "نحن في السعودية نواجه تحديا بيئيا ليس بالسهل، ولدينا نمو سكاني كبير وضعف في الإدراك البيئي، إضافة إلى التنمية الصناعية التي تشهدها البلاد، ومنتدى الرياض الاقتصادي أعطى هذا الموضوع الاهتمام الكبير."

وأكدت الدراسة أن ضعف الالتزام بالضوابط والمعايير البيئية وتدني مستوى الوعي البيئي وانتشار الممارسات السلبية الخاطئة، جعلت المملكة تحتل المرتبة الـ86 من أصل 180 دولة في مؤشر الأداء البيئي، حيث قدرت التكلفة السنوية الإجمالية للتدهور البيئي بنحو 86 مليار ريال، أي ما يعادل 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2014.

وأوضحت الدراسة أن هذه المشكلات البيئية تعد من أهم التحديات التي يتطلب الأمر التغلب عليها لتحقيق رؤية المملكة 2030، كما بينت أن المملكة في سعيها إلى الحفاظ على التوازن بين التنمية الاقتصادية والعناصر والموارد الطبيعية المتوافرة التزمت بصورة أكبر بالإجراءات الجادة لحماية البيئة من خلال وضع أطر تشريعية وترسيخ آليات مؤسسية فاعلة.

وحصرت الدراسة التحديات البيئية في المملكة في النمو السكاني الذي يعد من أهم العوامل المحركة لقضايا التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، إضافة إلى الأضرار البيئية لصناعة النفط والغاز، وتلوث الهواء

بسبب صناعة التعدين والتوسع الكبير في قطاع النقل، وزيادة معدل إنتاج الفرد للنفايات وكمية النفايات البلدية، وارتفاع متوسط نصيب الوحدة الأرضية من إجمالي الأسمدة الكيماوية، وتلوث الغذاء والضوضاء وشح الموارد المائية، توصلت إلى عدد من النتائج، منها أن النمو السكاني أدى إلى زيادة الضغوط على الموارد الطبيعة، كما أن زيادة إنتاج النفايات والملوثات يؤدي إلى تدهور كثير من العناصر والثروات والأنظمة البيئية، وتدهور المراعي الطبيعية بسبب الرعي الجائر وعدم التوازن بين الحمولة الرعوية وأعداد الحيوانات الراعية، إضافة إلى الاحتطاب والتوسع العمراني في المدن الرئيسة وما تتطلبه من اللجوء إلى أراضي المراعي للحصول على المواد الأولية للبناء وردم الطرق العامة، وتلوث البيئة المائية وظاهرة الصيد الجائر، أدت إلى عدم مواكبة معدل النمو البيولوجي لمعدل الصيد السمكي، ومن ثم التأثير في المخزون السمكي للمصائد، حيث تناقصت نسبة الأرصدة السمكية ضمن مستوى مستدام بيولوجيا من 87 في المائة عام 2013 إلى 54 في المائة عام 2017.

وبينت الدراسة أن زيادة درجة تلوث الهواء بنسبة 10 في المائة تؤدي إلى زيادة إجمالي عدد المرضى المنومين في المستشفيات بنسبة 11.1 في المائة، كما أن زيادة إجمالي عدد المرضى المقدرة بنسبة 10 في المائة يؤدي إلى تناقص قيمة الإنتاجية الكلية للعامل كمؤشر للتنمية الاقتصادية بنسبة 1.8 في المائة، ونقص الموارد المائية المتاحة يؤدي إلى تقليص المساحة المحصولية وقيمة الناتج الزراعي، وبالتالي التأثير في إجمالي الناتج المحلي كمؤشر للتنمية الاقتصادية.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

البطالة العالمية والقدرة الشرائية

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 28 جماد أول 1441هـ - 23 يناير 2020م
http://www.aleqt.com/2020/01/23/article_1750216.html

كلمة الاقتصادية

حذر تقرير جديد لمنظمة العمل الدولية التابعة للأمم المتحدة، بعنوان "مستقبل التوظيف في العالم والمجتمع" من ظاهرة عدم المساواة؛ بعبارة قاسية جدا، "الوضع أسوأ مما كنا نعتقده في السابق"، في الدخول أو في الوصول إلى الوظائف وأن العوائق نحو العمل والمساواة في الأجر تتنامى بشأن الجنس والعمر والموقع الجغرافي، وعدم المساواة في الأجور يأتي بين من هم في أعلى الهرم الإداري حيث يحصلون على أعلى الأجور وأولئك الذين هم في أسفل السلم. يؤكد التقرير أن هناك اليوم أكثر من 470 مليون شخص حول العالم عاطلين عن العمل، أو في حالة بطالة مقنعة، ومن المدهش أن يرافق التقرير تعليقات تؤكد أن معدل البطالة عالميا بقي مستقرا نسبيا على مدى معظم العقد الماضي، وتذهب الاستنتاجات إلى أن مشكلة البطالة هذه قادت أو ستقود إلى مشكلات الاضطرابات الاجتماعية والسياسية في بعض الدول.

لا شك أن البطالة مشكلة مؤرقة لأي مجتمع، لكن اللافت أن معدلات البطالة ظلت مستقرة في العالم رغم التقلبات الهائلة التي عمت العالم، فقد شهد العالم كثيرا من المشكلات الاقتصادية، بدءا من الأزمة المالية العالمية، ورغم أن الاضطرابات السياسية الحادة ألقت بظلالها على عدد من دول الشرق الأوسط ولا تزال كذلك، وهي، التغريب، الهجرة، وتنامي أعداد اللاجئين، فالعدد المتزايد من العمال الذين أخرجوا قسرا من أعمالهم، كان متوقعا أن يرفع معدلات البطالة العالمية، لكن يبدو أن التوازن في العدد الكلي وجد ضالته في النمو القوي لاقتصادات بعض الدول. واستقرار مستويات البطالة العالمية عند هذا المستوى لا يعد مؤشرا جيدا، بقدر ما أن التدهور في دولة ما، كان يعوضه الدخل الكبير للعمل في دولة أخرى، وفي المقابل فإن مقاييس البطالة على نحو فردي أو في مجموعات قد تظهر أرقاما مؤلمة، إذا تمت مقارنتها بعدد السكان، ولذا فإنه على الرغم من استقرار أرقام البطالة على مستوى العالم؛ فقد استمر التقرير في تحذيره من أنها قد تقود إلى اضطرابات اجتماعية وسياسية، إذ إن تركز هذه البطالة في مناطق معينة هو الخطر المحدق عالميا.

ومن المهم عند قراءة مثل هذا التقرير، أن تكون هناك صعوبة في تفسير الاضطرابات التي تشهدها دول صناعية مثل، فرنسا أو هونج كونج، لكن التفسير الواضح لهذه الاضطرابات تعلقها باتساع فجوات الأجور التي أشار إليها التقرير بين

من هم في أعلى السلك الوظيفي ومن هم في أدناه، ومع هذا فإن القلق لا يزال موجودا بشأن التأثير السلبي لدخول الذكاء الاصطناعي لهذه الدول، الذي قد يتسبب في خلل أكثر عمقا بشأن نوعية الأعمال التي تستحق أجرا أعلى من غيرها، على أساس أن التعامل باقتدار مع هذا الذكاء مبرر كاف ومقنع بشأن الأجور، لكن الاضطرابات التي تظهر بين فينة وأخرى تشير إلى أن العمال غير مقتنعين بهذه التبريرات، فقد أشار التقرير إلى أن أكثر من 60 في المائة من القوة العاملة في العالم تعمل حاليا في الاقتصاد غير المنظم مقابل أجور متدنية ودون الحصول على حماية اجتماعية أساسية، وفي 2019 اندرج أكثر من 630 مليون شخص - خمس السكان العاملين في العالم - ضمن ما يعرف بالعمال الفقراء، ما يعني أنهم حققوا أقل من 3.20 دولار في اليوم من القدرة الشرائية.

حقوق وخطوط المشاة!

المصدر: جريدة الرياض الخميس 28 جماد أول 1441هـ - 23 يناير 2020م
http://www.alriyadh.com/1800217

راشد الفوزان

بوضع يصعب أن تنتظر أن يكتب عنه من هو متخصص بالشأن الاجتماعي أو نحو ذلك، سأتجاوز اليوم استثناءً بموضوع مهم جداً، يلاحظ أن شوارعنا اليوم أنها "منزوعة" خطوط المشاة بشكل عام أو كما أرى، عدا ما هو موجود أمام الإشارة الضوئية فهناك خطوط مشاة، ولكن ماذا عن الشوارع الداخلية والفرعية والتقاطعات وحق المشاة؟ من النادر جداً ولن أقول: "معدوم" أن تجد خط مشاة بوسط الشارع، لعبور المشاة، فلا تجد إلا كل من يريد "قطع" الشارع إلا أن يكون يمارس ذلك من أي مكان في الشارع، وهذا خطأ وصح، خطأ أنه "يقطع" الشارع من أي مكان، والصح أن يكون هناك خط مشاة واضح يضع حقاً له بعبور الشارع، وواضح أيضاً لمن يقود السيارة أين يقف وليس أن ينتظر من يريد عبور الشارع لوقت حتى تقف سيارة لعبور الشارع، وأيضاً يحمل مخاطر، فقد تقف سيارة، وتأتي سيارة أخرى غير منتبه قائدها لعبور أحد من الشارع وقد يكون تسبب بحادث، وقصص حدوث حوادث مميتة أو نحوه لا حدود لها، وهي لن تنتهي على أي حال كطبيعة بشرية، ولكن للعمل على الحد منها، يجب أن يكون هناك تنسيق واضح ومباشر بين الأمانات والمرور ووزارة النقل، كل فيما يخصه في مسألة وضع خطوط المشاة في الشوارع والميادين، فنجد شوارع بطولها وعرضها لا يوجد بها خطوط مشاة.

والأهم أن يكون هناك فهم للحقوق لخط المشاة، فالأولوية لهم بالطبع، ونجد أن هذا يوجد أماناً وأماكن واضحة لعبور المشاة، ويحميهم من اجتهادات السائقين أين يقف ومتى يقف، وهذا ما نفتقده بصراحة بما يخص عبور الشوارع بدون خطوط مشاة، وهي وقفة يجب أن يعمل عليها والتشديد على تطبيقها، فالمشاة هم أصحاب الحق أولاً في الشوارع، كذلك أهمية حقوق "الاحتياجات" الخاصة، بوضع المنزلاقات في الشوارع والأرصفة، وهذا مهمة، أتمنى الاهتمام بحقوق المشاة جداً، بالشوارع من تخطيط للمشاة من لوحات من تنظيم وقوانين تحميهم، وحفظ لحقوقهم وتطبيق لها على أرض الواقع.

أعتذر اليوم في طرح هذا الموضوع الذي لا يتعلق بأي شيء مالي واقتصادي، ولكن لأهميته وما لاحظته أتمنى أن يُلتفت له بأقصى سرعة واهتمام.

كاريكاتير

	المصدر: جريدة المدينة الخميس 28 جماد أول 1441هـ - 23 يناير 2020م https://www.al-madina.com/article/669326
	المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 28 جماد أول 1441هـ - 23 يناير 2019م http://www.aleqt.com/